

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1565

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 9 آذار/مارس 2021، الساعة 15/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: السيد غونسالو دي باروس كارفاليو إي ميلو موراو..... (البرازيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن الآن افتتاح الجلسة العامة 1565 لمؤتمر نزع السلاح. مساء الخير جميعاً. كما أعلن سابقاً، تعقد الجلسة العامة اليوم في سياق الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها.

وأود أن أقترح أن يكون جدول أعمال جلستنا على النحو التالي. أولاً، سأفتح المناقشة بلمحة عامة موجزة. وبعد ذلك، سيستمع المؤتمر إلى عروض من ثلاثة محاضرين: السيدة إيلينا ماسيراس، أمينة الوكالة، والسيد ماركو مارزو، نائب الأمينة، والسيد أندرياس بيرسبو، مدير البحوث في شبكة القيادة الأوروبية.

وبعد العروض التي سيقدمها المحاضرون، أعزم فتح باب المناقشة بشأن الموضوع الأساسي لجلسة اليوم، ثم يختتم هذه الجلسة سفير الأرجنتين في هذا المؤتمر.

حضرات المندوبين الموقرين، يشرفني أن أفتح هذه المناقشة المواضيعية بشأن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، برفقة زميلي السفير فيديريكو فيليغاس، الممثل الدائم للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. واجتماعنا بعد ظهر اليوم هو ثمرة جهد مشترك بذلته البرازيل والأرجنتين مناصفة وحققته بنجاح.

ويصادف عام 2021 الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة من خلال اعتماد إعلان غوادالاخارا بشأن تطبيق الضمانات النووية في بلدنا. وإن اعتماد البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1994 لاتفاق الضمانات الرباعي ضمن قيام الوكالتين بالرصد المادي للأنشطة النووية في كل من البرازيل والأرجنتين، على النحو الذي تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقررت البرازيل والأرجنتين أن تتبعا مساراً غير مسبوق بإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها وإخضاع جميع مرافقهما النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية. وهذا الاتفاق جاء نتيجة لعملية سياسية تاريخية ناجحة للتكامل وبناء الثقة من جانب بلدينا. والهدف النهائي للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية هو ضمان عدم تحويل أي مواد نووية أو استخدامها بطريقة غير ملائمة أو غير مأذون بها، وفقاً لمقاصد الاتفاق الثنائي الذي أنشأ الوكالة.

واستناداً إلى مبدأ مراقبة الجار لجاره، يدعم ترتيب التحقق المركز المستقل للوكالة، وقدراتها التقنية المتقدمة، والموظفون المؤهلون تأهيلاً عالياً. وتجري عمليات التفتيش بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطبيقاً للضمانات الشاملة للوكالة الدولية.

وتقوم الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية بعمليات التفتيش على أساس التبادل بين البلدين. فالمفتشون الأرجنتينيون يقومون بعمليات التفتيش في البرازيل، والمفتشون البرازيليون يقومون بعمليات التفتيش في الأرجنتين. ويوجد حالياً 50 مفتشاً من كل من الدولتين العضوين، وجميعهم من المهنيين العاملين في مجال الضمانات النووية.

والميزة الرئيسية لهذا النظام هي أن الطرف المعني يقوم بالتحقق مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية أن تستدعي مفتشين خبراء متخصصين في نوع المنشأة التي يتعين تفتيشها، مما يزيد من فعالية نظام الضمانات.

وليس الغرض من هذه الجلسة إحياء ذكرى هذا الإنجاز البارز في تاريخ الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية فحسب، بل أيضاً إتاحة الفرصة لإطلاع الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح على الخبرة

الثرية والدروس المستفادة من عملية إنشاء الوكالة وتشغيلها، فضلاً عن نموذج التحقق الذي تقوم عليه. ونحن ندرك تماماً أن التاريخ والظروف الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى. ومع ذلك، نعتقد أن تجربة الوكالة يمكن أن تستخدم كمصدر إلهام للبلدان والمناطق الأخرى بغية بناء الثقة وتحسين السلام والأمن على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية.

وبعد هذه الملاحظات الموجزة، اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى المحاضرين الثلاثة في جلسة بعد ظهر اليوم: السيدة إيلينا ماسيراس، أمينة الوكالة، والسيد ماركو مارزو، نائب الأمينة، والسيد أندرياس بيرسبو، مدير البحوث في شبكة القيادة الأوروبية.

وسوف تستغرق العروض حوالي 15 دقيقة لكل منهم، وستعقبها جلسة أسئلة وأجوبة. وسيلقي السفير فيديريكو فيليغاس ملاحظات ختامية.

ويسرني الآن أن أقدم لكم السيدة إيلينا ماسيراس، أمينة الوكالة. والسيدة ماسيراس لديها أكثر من 40 عاماً من الخبرة في الأنشطة النووية. فمنذ عام 1976، شكلت جزءاً من مختلف الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن الرقابة على دورة الوقود النووي، بما في ذلك الهيئة الرقابية النووية الأرجنتينية. وقد مثلت الأرجنتين في مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي مجموعة موردي المواد النووية، وفي اللجنة البرازيلية - الأرجنتينية الدائمة المعنية بالسياسة النووية. ومنذ أيلول/سبتمبر 2018، شغلت أعلى منصب للأرجنتين في الوكالة.

السيدة ماسيراس (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم بالنيابة عن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها وبالأصالة عن نفسي على الدعوة إلى المشاركة في هذه الجلسة لمؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم ولسائر المندوبين في المؤتمر كل النجاح في أعمالكم.

في الثمانينات، شرعت الأرجنتين والبرازيل في عملية لبناء الثقة المتبادلة وزيادة الشفافية والتعاون. وقد كانت خطوة إيجابية اتخذها بلدان لديهما أنشطة نووية كبيرة؛ وقد أرست الأساس لسياسة عدم الانتشار في أمريكا اللاتينية وأدت إلى إنشاء كيان نموذجي، ألا وهو الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها.

وفي 17 أيار/مايو 1980، وقع البلدان اتفاق تعاون شامل لتطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، مع وضع إطار للعمل يتواصل توسيعه مع مرور الزمن. وقد وفر هذا الاتفاق الأساس اللازم لكي يتمكن كل من البلدين من التعرف على البرنامج النووي للآخر من خلال تبادل المعلومات والمشاورات، وساعدت عدة إعلانات رئاسية على تعزيز هذه العملية على مدى السنوات التالية. وفي ضوء التقدم الذي أحرز في مجال التعاون النووي الثنائي، وقعت الأرجنتين والبرازيل في غوادالاخارا بالمكسيك، في 18 تموز/يوليه 1991، اتفاقاً ثنائياً لحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1991، بعد أن صدّقت عليه الهيئتان التشريعتان في كلا البلدين. وأنشأ الاتفاق نظاماً للرصد المتبادل للمواد والمرافق النووية، وهو يعد ابتكاراً في سياق عدم الانتشار. ولا يوجد نظام آخر من هذا النوع في أي مكان آخر في العالم.

وتنص المادة 6 من الاتفاق على إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وهي منظمة حكومية دولية مهمتها التحقق من جميع المواد والمرافق النووية في الأرجنتين والبرازيل وتقديم ضمانات بشأن استخدامها الحصري في الأغراض السلمية. والمادة 7 تحدد للوكالة هدفاً واضحاً للغاية، ألا وهو إدارة وتنفيذ النظام المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها، وهو نظام ضمانات إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق يجعل الوكالة مستقلة عن كلا البلدين.

وأود أن أبرز أنه على الرغم من أن الوكالة جاءت ثمرة لعملية سياسية للتكامل الإقليمي، فإنها هيئة تقنية ذات أهداف ومهام محددة بوضوح. وبالتالي، وبموجب الاتفاق، فإن هيكل الوكالة بسيط نسبياً، وهو يتألف من اللجنة - مجلس إدارة الوكالة - والأمانة، وهي جهازها التنفيذي. وتضم اللجنة أربعة أعضاء، تعين حكومة البرازيل اثنين وتعين حكومة الأرجنتين الاثنين الآخرين. ومن الناحية العملية، يرسل كل بلد عضواً واحداً من سلطته النووية الوطنية وعضواً واحداً من وزارة خارجيته. وتضع اللجنة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات التي توجه عمل الأمانة، وتشرف على أنشطة الأمانة، وتضمن حسن سير عمل النظام المشترك. وهي مسؤولة أيضاً عن توجيه انتباه الطرفين إلى أي خلل محتمل قد ينشأ عن تنفيذ النظام المشترك. وتجتمع اللجنة عادة ثلاث مرات في السنة على الأقل.

والأمانة، من جانبها، مسؤولة عن جميع الأنشطة اللازمة لتنفيذ النظام المشترك وإدارته على نحو سليم وفعال، وعن تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز إلى اللجنة. ويجب أن تبلغ اللجنة فوراً بأي حالات عدم مطابقة من جانب أي من الطرفين تُكتشف أثناء تقييم نتائج التحقق. وتتفاعل الأمانة بانتظام، في سياق أدائها لواجباتها، مع سلطات كل من البرازيل والأرجنتين، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدير الأمانة أيضاً موارد الوكالة البشرية والمالية وأصولها. وهي، بصفتها هذه، مسؤولة عن إعداد خطة العمل السنوية والميزانية لاعتمادها من قبل اللجنة.

ويرأس الأمانة أمينان، واحد من كل جنسية، ويتناوبان عادة على رئاسة الوكالة. ومنذ البداية، تقرر أن تكون هناك أربع إدارات تقنية، تتمحور حول المجالات الرئيسية للتحقق: التخطيط والتقييم؛ والعمليات، وهي الإدارة المسؤولة عن عمليات التفتيش؛ وحصر المواد النووية؛ والدعم التقني. وتتألف كل إدارة تقنية من مسؤول أرجنتيني ومسؤول برازيلي يتوليان قيادتها. وفي هذا الإطار، فإن الواجبات الرئيسية لمختلف إدارات الأمانة هي وضع المعايير والغايات الرقابية؛ ووضع نهج الضمانات الواجب اتباعه في كل مرفق نووي؛ وتحليل وتجهيز المعلومات المتعلقة بتصميم المواد النووية وحصرها المقدمة من جانب البلدين؛ وإدارة نظام التحقق من هذه المعلومات، الذي يشمل وضع إجراءات وتدابير لاقتناء واستخدام وصيانة جميع المعدات التقنية اللازمة للأنشطة في الميدان؛ والأهم من كل ذلك، تقييم النتائج واستخلاص الاستنتاجات بشأن امتثال كل من الطرفين للاتفاق.

وترأس إدارتي العلاقات المؤسسية والإدارة المالية حالياً برازيلية وأرجنتينية، على التوالي، ويتمثل مهامهما، بطبيعة الحال، في تقديم الدعم اللازم في إدارة العلاقات المؤسسية للوكالة وسمعتها وفي إدارة مواردها البشرية والمالية.

وأود أن أشير إلى أن هيكل الأمانة وعدد موظفيها لم يتغيرا على مدى السنوات الثلاثين الماضية وأثبتنا فعالية عالية في تحقيق الأهداف التقنية المحددة الناشئة عن الاتفاق الثنائي الموقع في عام 1991. وبالإضافة إلى ذلك، لم تشهد الميزانية السنوية للوكالة، التي يقدمها البلدان بالتساوي، تغييراً كبيراً في السنوات الأخيرة، على الرغم من الزيادات في الكميات المعنوية للمواد النووية في النظام المشترك، لأن عملية إدارة الموارد المالية والبشرية قد صقلت الخبرة وأصبحت أكثر كفاءة.

وأحد مواطن قوة الوكالة - وربما أهمها - هو رأس المال البشري ذو المؤهلات العالية الذي وضعه البلدان في خدمتها. وعلى وجه التحديد، يأتي مسؤولو الوكالة من الرتب العليا في قطاعي الطاقة النووية والضمانات في كلا البلدين ولديهم خبرة طويلة في مجالاتهم المواضيعية. وباعتبار الوكالة نظاماً إقليمياً للضمانات، فإنها تستخدم نظاماً للتفتيش المتبادل حيث يقوم المفتشون البرازيليون بتفتيش المرافق الأرجنتينية والعكس بالعكس. ويتم إعداد خطة التفتيش السنوية على أساس غايات الوكالة وأهدافها المتعلقة بالضمانات وباستخدام المعلومات التشغيلية والتصميمية التي يقدمها كلا البلدين. وتُنسّق هذه الخطة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الرباعي.

ولدى الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية حالياً نحو 45 مفتشاً لكل بلد، أتوا أيضاً من قطاعي الأنشطة النووية والضمانات. وفي حين أن هؤلاء المفتشين ليسوا أعضاء دائمين في الأمانة، فإنهم يعتبرون موظفين طوال مدة بعثات الضمانات التي يتم إحضارهم من أجلها، ويتمتعون بنفس الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الموظفون الدائمون. ومن أولوياتنا الحفاظ على قدرتنا التقنية وزيادتها. ولذلك السبب وأسباب أخرى، نبذل جهوداً متواصلة في تدريب المفتشين وفي استكشاف التكنولوجيات الجديدة التي قد تساهم في زيادة كفاءة وفعالية التحقق. ويقوم فريق المفتشين ببعثات تحقق في الأرجنتين والبرازيل بشكل يومي تقريباً، مما يمكن الوكالة من التوصل إلى استنتاجات تقنية سليمة ومستقلة.

وأود التشديد على أن الوكالة واجهت، أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التحدي المتمثل في مواصلة تحقيق أهداف ولايتها على الرغم من الوضع، في ظل الامتثال لتدابير الوقاية التي اعتمدها البلدان، مع إيلاء الأمانة الأولوية لصحة موظفي الوكالة أثناء الجائحة. ولذلك اتخذنا التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان استمرار العمليات التي أمكن، إلى حد ما، تنفيذها من خلال ترتيب العمل من المنزل.

ونحن ممتنون للمساعدة التي قدمتها السلطات الوطنية ووزارتنا خارجية البلدين خلال هذه الفترة الصعبة، ويمكننا القول بفخر إننا حافظنا في عام 2020 وحتى الآن في عام 2021 على الجدول الزمني المقرر للتفتيش ونفذنا أنشطة التحقق المخطط لها في المرافق. وهكذا تمكنا من تنفيذ الضمانات بشكل سليم من خلال تطبيق المعايير ذات الصلة، متمثلين لأهدافنا، والأهم من كل ذلك، محافظين على استمرارية المعرفة فيما يتعلق بالمواد النووية في الأرجنتين والبرازيل.

وقد تم التنسيق والتعاون على نطاق واسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا السياق. ولا يزال البلدان يخططان لتوسيع أنشطتهما النووية. واستشرافاً للمستقبل، فإن الزيادة في أنشطة ومخزونات المواد النووية في الأرجنتين والبرازيل ستمثل تحدياً للوكالة. ونحن نعتمد الآن نهجاً استشرافياً، ونتخذ خطوات تمكنا من مواجهة هذه الزيادة بالقدرة على الاستجابة والتميز التقني اللذين اتسمت بهما الوكالة.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أنه، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية والمالية التي تحتاجها الوكالة لكي تضطلع بأعمالها، يجب على البلدين أن يكفلا استقلالها المؤسسي في جميع الأوقات. واستقلالية عمليات الوكالة إزاء البلدين أمر أساسي لمصادقية النظام.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 1991، وقعت الوكالة والأرجنتين والبرازيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقاً للضمانات الشاملة، يشار إليه بالاتفاق الرباعي، الذي دخل حيز النفاذ في آذار/مارس 1994. ويتضمن هذا الاتفاق أحكاماً واضحة بشأن التنسيق والتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة وينص تحديداً على أنه يتعين على الوكالتين أن تتعاونوا وأن تقللا إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود، مع التوصل في الوقت ذاته إلى الاستنتاجات بصورة مستقلة. والنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها أنشطة التنسيق بين الوكالتين على مدى السنوات الثلاثين الماضية تدل على وجود تفاهم وتعاون متبادلين كبيرين بينهما. وفي إطار هذا التعاون، تلتزم الوكالة التزاماً راسخاً بمواصلة تعزيز الآليات والوسائل التي تتيح لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاستفادة الكاملة من نتائج واستنتاجات الوكالة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الضمانات الرباعي وكما نوقش في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار.

وفي مجال عدم الانتشار، تجدر الإشارة إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كانت رائدة في وضع قيود على سباق التسلح النووي. وقد عززت معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي لعام 1967 (معاهدة تلاتيلولكو) إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة مكتظة بالسكان في العالم. ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أطراف في معاهدة تلاتيلولكو، وأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن اعتبار الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، بوصفها نظاماً إقليمياً، جزءاً من شبكة الصكوك والمنظمات الدولية، التي لكل منها سمات مميزة ووظائف محددة، ولكنها تؤدي دوراً هاماً في ضمان حصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في منطقتنا.

ويعكس الاتفاق الثنائي المبرم بين الأرجنتين والبرازيل في عام 1991 مبادئ معاهدة تلاتيلولكو، وفي أيار/مايو 1993، وقعت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتفاقاً ينشئ إطاراً للمشاورات المنتظمة، ومواءمة الجهود، وتبادل المعلومات، وأنشطة الدعم العلمي والتكنولوجي - وهو إطار لعلاقة نأمل أن نواصل تعميقها في المستقبل. وتحتفل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها. وعلى مدى السنوات الثلاثين هذه، أرسينا صداقية دولية كبيرة في التحقق الفعال والكفء من الأنشطة النووية للأرجنتين والبرازيل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار الالتزام السياسي والدعم التقني والمالي الذي يقدمه البلدان، وأكرر، استقلالية الوكالة في الاضطلاع بعملها وبأنشطة التحقق.

وكما قلت في البداية، كانت الوكالة ثمرة علاقة عميقة ومتواصلة بين الأرجنتين والبرازيل بنيت على أساس الثقة المتبادلة. وفي حين أن هدفنا هو تنفيذ الضمانات، فإن جهودنا اليومية والخبرة التي تراكمت لدى الوكالة على مدى السنوات الثلاثين الماضية ما زالت تعزز أيضاً بناء الثقة والتقارب بين البلدين؛ وهي أيضاً عامل هام في النهج التعاوني المتزايد الذي يتبعه البلدان إزاء استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج 30 عاماً من أنشطة التحقق تثبت للمجتمع الدولي أن الأرجنتين والبرازيل تمتثلان امتثالاً تاماً لالتزاماتهما بموجب الاتفاق الثنائي، وبالتالي، فإن البلدين ملتزمان التزاماً واضحاً لا جدال فيه باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وأخيراً، نأمل أن يكون التنفيذ الناجح للنظم الإقليمية النموذجية، مثل النظام الذي أنشئ بموجب الاتفاق الثنائي، مصدر إلهام لمناطق أخرى من العالم وفي المداولات المقبلة بشأن معاهدة عدم الانتشار. والوكالة تُعد مثلاً يحتذى به ودليلاً على أن التعاون والحوار والاحترام المتبادل بين البلدان يسهم إسهاماً حاسماً في الأمن الإقليمي والدولي وفي عالم أكثر سلاماً. وأشكركم جزيل الشكر لحسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ماسيراس جزيل الشكر على بيانها وعلى عرضها بشأن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها وأعمالها.

(تكلم بالإنكليزية)

ويسرني الآن أن أقدم السيد ماركو مارزو، الذي يشغل منصب أمين الوكالة من الجانب البرازيلي. والسيد مارزو لديه خبرة تزيد على 35 عاماً في مجال الضمانات والأمن النوويين، وقد عمل مستشاراً للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات دولية أخرى في مناسبات عديدة.

وفي الفترة من أيار/مايو 2008 إلى آب/أغسطس 2014، كان مدير شعبة العمليات لإدارة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات في آسيا. وفي الفترة من عام 1992 إلى عام 2006، وقبل انضمامه إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شارك في تأسيس الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وكان أول موظف أقدم للتخطيط والتقييم فيها. وكان السيد مارزو، بصفته مديراً لشعبة الضمانات في اللجنة الوطنية البرازيلية للطاقة النووية، مسؤولاً عن الضمانات النووية والحماية المادية للمرافق النووية البرازيلية في الفترة من عام 1983 إلى عام 1992.

ورأس الوفد التقني البرازيلي في المفاوضات بشأن اتفاق الضمانات الثنائي مع الأرجنتين. ويشغل السيد مارزو حالياً منصب أمين الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية.

وقبل تعيينه، من أيلول/سبتمبر 2014 إلى حزيران/يونيه 2016، كان أستاذاً باحثاً ومديراً معاوناً في مختبر الأمن النووي والضمانات النووية المتكامل في جامعة ماساتشوستس لويل. وإنه لمن دواعي سروري الآن أن أعطي الكلمة للسيد ماركو مارزو.

السيد مارزو (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يشرفني ويسعدني جداً أن أحضر هذه الجلسة. وأود أن أشكركم جزيل الشكر على تنظيمها للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وهدفنا هنا هو تقديم المزيد من التفاصيل عن هيكل الوكالة وأنشطتها التنفيذية.

سيدي الرئيس، قبل أن نبدأ بالحديث عن هيكل الوكالة، أود أن أقدم لمحة موجزة عن الخلفية والتطورات التي أدت إلى إنشائها.

في السبعينات والثمانينات، لم تكن البرامج النووية المحلية للبلدين خاضعة للضمانات الدولية، فلم تخضع لهذه الضمانات سوى المواد النووية والمرافق النووية المنقولة من الخارج. والبرامج الوطنية لم تكن كذلك. وحدثت لدينا تطورات في المجالات النووية الحساسة: تخصيص اليورانيوم في الأرجنتين في عام 1983 وفي البرازيل في عام 1987. وكان كل من البلدين لديه برامج معالجة. وكان كل من البلدين منخرطاً في سباق نووي دولي. تلك كانت الخلفية في ذلك الوقت.

وقد تم التوصل إلى أول اتفاق بين البرازيل والأرجنتين بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في عام 1980. وكان توقيت هذا الاتفاق قريباً من تاريخ حل الجدل الذي كان قائماً حول استخدام الموارد المائية لحوض نهر بلاتا في عام 1979. وقد سمح هذا الحل الدبلوماسي ببدء التقارب بين البرازيل والأرجنتين في المجال النووي.

وأنشئت اللجنة الدائمة المعنية بالسياسة النووية في عام 1985. ولم يشارك في أعمال اللجنة الدبلوماسيون فحسب، بل أيضاً ممثلون عن قطاع الصناعة والقطاعين التقني والعلمي. وبالتالي كانت لجنة ذات نطاق واسع جداً.

وأود أن أؤكد أن انتخاب الرئيس ألفونسو في الأرجنتين في عام 1983 وانتخاب الرئيس سارني في البرازيل في عام 1985 يمثلان عودة البلدين إلى الديمقراطية. وقد أوجد ذلك حافزاً جديداً للتقارب بين البلدين.

وفي منتصف الثمانينات، بدأت عملية لبناء الثقة في كلا البلدين: زيارات تقنية إلى المرافق النووية غير الخاضعة للضمانات الدولية بين عامي 1987 و1990؛ وتشكيل عدة أفرقة عاملة في قطاعات نووية متعددة، مثل الحماية الإشعاعية، والهندسة النووية، وعلم المواد، وحتى الضمانات. وكانت تلك بداية نهج جيد جداً من جانب العلماء والتقنيين من البلدين.

وكما قالت السيدة ماسيراس، صدرت إعلانات ثنائية عديدة بشأن الاستخدام الحصري للطاقة النووية في الأغراض السلمية على مستوى رئيسي الدولتين، بما في ذلك في فوش دو إيغواسو (1985)، وبرازيليا (1986)، وفيبيما (1987)، وإيبيرو (1988)، وإيزيزا (1990).

وهنا، أود أن أسلط الضوء على الزيارات الرئاسية الهامة جداً. في تموز/يوليه 1987، قام الرئيس سارني بزيارة إلى محطة التخصيب بالانتشار الغازي في بيلكانيو، التي كانت في ذلك الوقت محطة سرية للتخصيب في الأرجنتين. ولم تكن هذه مجرد زيارة سياسية. وبعد تلك الزيارة مباشرة،

في آب/أغسطس 1987، قام وفد تقني برازيلي بزيارة إلى هذا المرفق وأتيحت له الفرصة لدراسة جميع جوانب محطة التخصيب هذه. وفي العام التالي، في نيسان/أبريل 1988، زار رئيس الأرجنتين ألفونسين محطة التخصيب بالطرد المركزي في أرامار في البرازيل، وهي زيارة أعقبتها أيضاً زيارات من قبل وفود تقنية.

وقد أدت كل هذه التطورات ذات الصلة إلى توقيع الاتفاق بين الأرجنتين والبرازيل بشأن الاستخدام الحصري للطاقة النووية في الأغراض السلمية - الذي نسميه الاتفاق الثنائي - في تموز/يوليه 1991 في غوادالاخارا، المكسيك. وفي هذه الصورة، يمكنكم رؤية الرئيس منعم والرئيس كولور يوقعان الاتفاق في غوادالاخارا. وبموجب هذا الاتفاق، تعهد البلدان باستخدام المواد والمرافق النووية في الأغراض السلمية حصراً. وأنشأ الاتفاق الوكالة لإدارة النظام المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها. ومن الجدير بالملاحظة أنه تم التصديق على الاتفاق بعد أقل من خمسة أشهر، في 12 كانون الأول/ديسمبر 1991. وتعكس هذه الموافقة السريعة إجماع البلدين على التصديق على الاتفاق.

وتتمثل مهمة الوكالة في التحقق من أن جميع المواد النووية وجميع الأنشطة النووية مخصصة حصراً للأغراض السلمية. ومن أجل إنجاز تلك المهمة، تعين على الوكالة تطبيق النظام المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها، الذي هو في الواقع وثيقة ضمانات. وينص هذا النظام المشترك على حقوق وواجبات مشغلي المرافق النووية، والسلطات النووية، والنظام الثنائي. وبالتالي فإن هذا النظام المشترك أصبح أكثر من مجرد وثيقة ضمانات.

وبدأت الوكالة أنشطتها التنفيذية في نيسان/أبريل 1992. ويمكنكم أن تروا في هذه الصورة وزير الخارجية السابق غيدو دي تيلا والسفير فرناندو إنريكيه كاردوزو، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للبرازيل، وهما يفتتحان مقر الوكالة.

وأنا أعتبر هذا تاريخاً حافلاً بالنجاح. وقد أتاح السوق الجنوبية المشتركة، التي أنشئت في عام 1993 بعد عام واحد، الفرصة للبلدين لتعزيز علاقتهما في عدة مجالات: الاقتصادية والسياسية والثقافية. ودعوني أؤكد أن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لا تزال الوكالة الرسمية الوحيدة التي يتحمل البلدان المسؤولية عنها.

وأود أن أشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البرازيل والأرجنتين في عام 1991 بلغ 1.5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. والآن، وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية، أحياناً في هذا البلد وأحياناً في ذلك، فقد ارتفعت قيمة تلك التجارة من 1.5 بليون دولار إلى 30 بليون دولار. والبرازيل هي حالياً الشريك التجاري الرئيسي للأرجنتين، والأرجنتين هي ثالث أكبر شريك تجاري للبرازيل. وقبل الجائحة، كان 3 ملايين أرجنتيني يزورون البرازيل سنوياً، ومليون برازيلي يزورون الأرجنتين.

وخلاصة القول إن الثقة المتبادلة - ثقة البلدين في بعضهما البعض - تعزز الأمن الوطني والإقليمي والدولي. وبالتالي فإن هذا النموذج الثنائي عنصر هام جداً بالنسبة لنظام عدم الانتشار.

سيدي الرئيس، إن لجنة الوكالة - أي مجلس إدارتها - لديها ممثلان أرجنتينيان وممثلان برازيليان. ولدى أمانة الوكالة أمينان. والسيدة ماسيراس هي حالياً الأمانة الأرجنتينية، وأنا الأمين البرازيلي. ونحن نتناوب كل عام كأمين ونائب أمين. والسيدة ماسيراس هي الأمانة هذا العام، وأنا نائب الأمانة.

وفي كل قسم تقني - التخطيط والتقييم، والعمليات، والرصد، والدعم التقني - لدينا دائماً موظف أرجنتيني واحد وموظف برازيلي واحد. ولدى قسم الإدارة المالية موظف أرجنتيني، في حين أن الموظف المسؤول عن العلاقات المؤسسية برازيلي حالياً. وفي هيئة التفتيش، هنالك ما مجموعه 45 إلى 50 مفتشاً، ليسوا موظفين دائمين، من البلدين.

وفي ضوء الاحتفال بيوم المرأة العالمي يوم أمس، اسمحوا لي أن أقول إنني فخور جداً بالقول بأن 42 في المائة من الموظفين التقنيين لدينا هم من النساء وبأن 40 في المائة من موظفي الخدمات العامة لدينا هم من النساء. والموظفان الأقدمان في مجال التخطيط والتقييم، والأمنية، والمسؤولان عن الإدارة المالية والعلاقات المؤسسية هم من النساء. ونحن فخورون جداً بهذه الحالة، ولكن هناك بالطبع مجال لتحسينها بقدر أكبر.

والوكالة فريدة من نوعها من حيث عدم وجود هيئة تفتيش دائمة. فالمفتشون الأرجنتينيون يقومون بجميع عمليات التفتيش في البرازيل والعكس بالعكس. ويعين كل بلد المفتشين للموافقة عليهم من قبل اللجنة. وهذا يعني أنه يتم تعيين المفتشين من قبل البلدين وليس من قبل أمانة الوكالة. وتوافق اللجنة ببساطة على هذه التعيينات. غير أن الأمانة تختار المفتشين ذوي الخبرة الأنسب لبعثة تفتيش معينة أو مرفق معين. وهذا يعزز فعالية أنشطتنا.

وثمة نقطة أخرى أود أن أسلط الضوء عليها، ألا وهي أن مفتشي الوكالة يؤدون أنشطتهم لصالح بلدهم. وهذا يخلق إحساساً كبيراً بالمسؤولية. فهذا ليس عملاً احترافياً فحسب. فالمفتشون يعملون لصالح بلدهم.

وأود أن أؤكد أن هذا النموذج بسيط جداً. فعندما نواجه مشكلة أو شذوذاً، يمكننا حل ذلك بطريقة بسيطة وسريعة جداً. وفي بعض الأحيان، في يوم أو يومين، نحل المشكلة ولا نحتاج إلى قضاء أشهر في حل حالة شذوذ أو مشكلة في منطقتنا.

وأود الآن أن أقدم لكم قائمة مستكملة بالمرافق النووية. لدى البلدين 75 مرفقاً خاضعاً للضمانات، و11 محطة لتحويل/تصنيع الوقود، و5 محطات لتخصيب اليورانيوم، و8 مفاعلات للطاقة، و13 مفاعلاً للأبحاث، ووحدات حرجة ووحدات دون حرجة، و38 مرفقاً آخر، مثل مرافق البحث والتطوير ومرافق التخزين.

وتظهر الصور بعض المرافق الأكثر أهمية. ومحطتا الطاقة النووية اللتان يمكن رؤيتهما هما أتوشا في الأرجنتين، وإمبالسي، أيضاً في الأرجنتين. وهناك أيضاً صورة لمحطة التخصيب بالانتشار الغازي في بيلكانيو في الأرجنتين. كما تظهر في الشريحة أيضاً محطتا الطاقة النووية أنغرا الأولى وأنغرا الثانية في البرازيل. ومحطة التخصيب هي محطة تجريبية. وهي محطة تخصيب تجارية في البرازيل تابعة لشركة إندوسترياس نوكليريس دو برازيل (الصناعات النووية للبرازيل).

وأود الآن أن أقدم بعض الأرقام عن أنشطة الوكالة. لقد ارتفعت كمية المواد النووية الخاضعة للضمانات من 1 300 كمية معنوية في عام 1994 إلى 3 900 كمية معنوية اليوم. وهذا يعني ثلاث مرات أكثر. وتتمثل الكمية المعنوية الواحدة تقريباً في كمية المواد النووية اللازمة لصنع جهاز منقجر نووي أولي واحد.

وبالتالي تشرف الوكالة على 3 900 كمية معنوية. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، قمنا بما يقرب من 3 200 عملية تفتيش، بما في ذلك 250 عملية تفتيش غير معلنة. وفي المتوسط، نجري 120 عملية تفتيش سنوياً، مع ما يقرب من 1 000 يوم من أيام عمل مفتش في السنة.

وفي عام 2020، وعلى الرغم من جميع المشاكل اللوجستية المرتبطة بالجائحة، أجرينا 134 عملية تفتيش في البلدين. وتبلغ ميزانية الوكالة لعام 2021 حوالي 4,5 مليون دولار أمريكي.

وأنشطة التحقق التي نقوم بها هي أنشطة ضمانات دولية عادية وتستند إلى تدابير الحصر. وهذا يعني قياس المواد النووية، والاحتواء والمراقبة كتدبيرين تكميليين.

ومنذ البداية، استخدمت الوكالة أحدث المعايير الدولية لقياس كميات المواد النووية - وهي أساساً نظم قياس غير متلصفة. وفيما يلي أمثلة على نوعين من الأجهزة لقياس المواد النووية. يتم جمع العينات أثناء عمليات التفتيش ونقلها إلى مختبراتنا التحليلية من أجل تحليل كمية اليورانيوم الانشطاري في العينات.

وتحلل مختبرات الأرجنتين جميع عينات المواد النووية التي تجمع في البرازيل. وتُحلل جميع العينات التي يتم جمعها في الأرجنتين في المختبرات البرازيلية. والمختبرات غير تابعة للوكالة. فهي تابعة للسلطات الوطنية التي تقدم هذه الخدمة للوكالة.

كما بذلت الوكالة جهوداً كبيرة لاستخدام أحدث نظم الاحتواء والمراقبة، واستثمرت فيها بكثافة. ويمكننا أن نرى في الصورة نظام المراقبة هذا. وعلى اليسار، يوجد نظام للمراقبة من أحدث طراز. وعلى اليمين، يوجد ختم إلكتروني حديث جداً، وفي الوسط أحد مفتشي الوكالة يقوم بتركيب نظام للمراقبة في مرفق لتخزين المواد النووية.

وكما أشارت السيدة ماسيراس، وقع اتفاق الضمانات الرباعي في كانون الأول/ديسمبر 1991 وصدق عليه في آذار/مارس 1994. وينبغي أن تسترشد الوكالة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمبادئ التالية: يجب أن تتوصلا إلى استنتاجات مستقلة؛ ويتعين عليهما تنسيق أنشطتهما قدر الإمكان لتجنب الازدواجية غير الضرورية في ضمانات الوكالة؛ وينبغي أن تعمل الوكالة والوكالة الدولية للطاقة الذرية معاً وفقاً لمعايير الضمانات المتوافقة للمنظمتين.

وكان التعاون بين الوكالة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ممتازاً على مدى 25 عاماً من وجود الاتفاق الرباعي، ولا سيما تنسيق الأنشطة على المستوى التنفيذي. واتقنا على إجراءات التفتيش المشتركة وعلى نهج الضمانات إزاء مرافق محددة، ولا سيما مرافق الحساسة. وننسق معاً بشأن شراء المعدات، ولدينا حوالي 40 إجراء بشأن الاستخدام المشترك للمعدات. وهذا يعني أن إحدى الوكالتين يمكن أن تستخدم المعدات المملوكة للوكالة الأخرى. فنحن نستخدم نفس المعدات.

ولتقديم أمثلة على التعاون بين الوكالتين، سألخص ثلاث لحظات مختلفة. الصورة الأولى هي لزيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هانس بليكس، في عام 1997، والثانية لزيارة المدير العام لتلك الوكالة، محمد البرادعي، في عام 2007، والثالثة لزيارة المدير العام لتلك الوكالة، يوكيا أمانو، في عام 2016.

وبطبيعة الحال، يوجد دائماً مجالاً للتحسين في كلتا المنظمتين، ولكنني أعتقد أن هذا يدل على التعاون الجيد بين المنظمتين.

وسأختتم ببيان أمل أن أكون قد أجبت على جميع التساؤلات. وأشكركم على حسن استماعكم وعلى منحي هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مارزو جزيل الشكر على وصفه الواضح جداً لنشأة وأهداف الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها وتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسرني الآن أن أقدم لكم السيد أندرياس بيرسبو. السيد بيرسبو هو مدير الأبحاث في شبكة القيادة الأوروبية. وقد أُلّف أكثر من 40 بحثاً وتقريراً. وتغطي مسؤولياته البحثية في الشبكة كامل نطاق المسائل الأمنية الأوروبية. وتتمثل اهتماماته الخاصة في العلاقات بين الاتحاد الروسي والغرب، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن سبل تنظيم ومراقبة انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وقبل الانضمام إلى شبكة القيادة الأوروبية، شغل السيد بيرسيو منصب المدير التنفيذي لمركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، حيث كان قد عمل سابقاً كباحث وباحث أقدم ركز بشكل رئيسي على جمهورية إيران الإسلامية وجنوب آسيا. وكان أحد الأعضاء المؤسسين لمبادرة مشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج بشأن تفكيك الرؤوس الحربية التي تم التحقق منها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيرسيو.

السيد بيرسيو (شبكة القيادة الأوروبية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس. سيداتي وسادتي، إنه لمن دواعي سروري حقاً أن "أكون هنا" اليوم و"أرى" العديد من الأصدقاء الأعزاء في الجمهور أيضاً. وتعرفون من أقصد.

لقد فوجئت وتشرفت عندما وجهت البرازيل إليّ هذه الدعوة للتحديث اليوم. أنا لست أرجنتينية أو برازيلية، بالطبع، ولم يسبق لي أن عملت مع الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها.

والواقع أنني صادفت الاسم المختصر للوكالة لأول مرة عندما كنت باحثاً شاباً في مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق لمجرد أن الوكالة أرسلت لنا تقاريرها السنوية. ولا بد لي من الاعتراف بأنني عندما كنت شاباً في أوائل الألفية، لم يكن لدي أي فكرة عن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. أنا رأيت تقاريرها فقط. وكنت مشغولاً بالقضايا المتعلقة بإيران، التي بدأت في ذلك الوقت طبعاً، وكانت الضمانات الأخرى مهمة، ولكن لم يكن لدي الوقت لمعرفة المزيد عن ماهية هذه المنظمة الغامضة.

وبالطبع، كان مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق يغطي القضايا المتعلقة بالوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لفترة طويلة. فقد غطى المركز نشأتها. فعلى سبيل المثال، في عام 1992، كتب أوين غرين، الذي لا يزال يعمل في مجلس إدارة المركز: "إن القصد هو أن تعمل الوكالة كوكالة ضمانات إقليمية، ووسيلة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدولتين المعنيتين". وأشار إلى احتمال أن تصبح وكالة إقليمية: "أعربت شيلي وأوروغواي عن اهتمامهما بالانضمام إلى هذا الترتيب الجديد".

وفي ذلك الوقت، لاحظ المراقبون الغربيون على الأخص قيمة الوكالة كجزء من عملية إخضاع أمريكا اللاتينية ربما لنظام الضمانات الشاملة. وأعتقد أن هذا المنظور كان وربما لا يزال قصير النظر. وقد استمعنا الآن إلى عرضين قدما لنا معلومات أكثر عن السبب في ذلك.

وأعتقد أنه من الصعب التقليل، على سبيل المثال، من شأن الإرادة السياسية التي كانت وراء مفهوم مراقبة الجار لجاره، كما قال السيد مارزو. وربما أيضاً لأن الوكالة قدمت للبلدين الأسس الأمنية اللازمة للسماح بدخول معاهدة ثلاثيولكو حيز النفاذ.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين والبرازيل لم تتخليا عن شروط دخول المعاهدة حيز النفاذ إلا بعد أن بدأت الوكالة عملها، وربما توجد دروس هنا يمكن الاستفادة منها بالنسبة لصكوك مستقبلية ننظر فيها، مثل منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من حيث وجود هيئة تفتيش إقليمية.

ولكنني استبقت ما سوف أصل إليه لاحقاً. أنا شخصياً تعرفت على الوكالة بشكل أفضل في أواخر العقد الأول من الألفية، عندما شاركت في سلسلة من المشاورات بشأن التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح. وكان أشخاص مرتبطون بالوكالة حاضرين في بعض حلقات العمل التي عقدناها في ريو دي جانيرو وبوينس آيرس. وكانت مساهماتهم قيمة، ويجب أن أقول إنه عندما يجلس المرء في البلدين

ويستمع إلى هذه التجارب، عندها فقط يبدأ في فهم مدى أهمية هذا الصك بالنسبة لكل من الأرجنتين والبرازيل. وأعتقد أن هذا السياق الوطني والإقليمي يستحق بحد ذاته أن نتذكره ونحتفل به.

لقد نشأت الوكالة، كما سمعنا، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ولا بد من القول إنه لا يزال هناك حديث بين المؤرخين عن كيفية ظهور هذه الفكرة بالضبط. فهناك نظريات تقول إن هذه الفكرة زرعها الأمريكيون الشماليون من خلال عضو بارز في مجلس الشيوخ الأمريكي زار المنطقة في أواخر السبعينات.

هل بدأ ذلك فعلاً بمحادثة بين البلدين قبل الديمقراطية أم أتى ذلك نتيجة لإضفاء الطابع الديمقراطي على البلدين نفسيهما؟

نحن نميل إلى النظر إلى تاريخ الوكالة باعتباره احتقلاً بالأخير، وربما يكون هذا هو الجزء المهم. وقد لا يكون سبب وجود الوكالة أكثر أهمية من كيفية وجودها. وفي رأبي أن الوكالة هي في الواقع احتقال بالعلاقات الودية والسلمية في أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن أصل هذا الإطار يرجع إلى السبعينات، إلا أنه يرتبط بالشراكة التي ازدهرت بعد أن أصبح كلا البلدين ديمقراطياً. وقد زدكم السيد مارزو ببعض الأرقام المحددة جداً بشأن العلاقات التجارية وهلم جرا.

وبطبيعة الحال، عززت السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) هذه الروابط الاقتصادية وبنيت عليها، في حين عززت الوكالة الروابط الاستراتيجية. وبما أن نشأة الوكالة سبقت السوق الجنوبية المشتركة، قد يقول البعض، وقد يكونوا على حق، إن الأولى ساعدت على نشأة الثانية.

ومنذ ذلك الوقت، تربط الأرجنتين والبرازيل تقليدياً علاقات قوية جداً. وفي السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من التقلبات، كانت علاقتهما أكثر قوة من أي وقت مضى.

ومرة أخرى، أعتقد أنه من المهم الاعتراف بالدور الذي أدته الوكالة في هذا الصدد. وقد يكون هذا أهم فائدة نجمت عن هذا الترتيب. فقد أبقت على منافسين محتملين - ربما كان التنافس مبالغاً فيه في الأدبيات، لكنهما كانا منافسين محتملين بالفعل، في نفس المستوى، وعلى غرار الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب التي شكلت جزءاً من أحجية حافظت على قارتها آمنة نسبياً والآن مزدهرة.

ولكن الوكالة هي أيضاً، كما أزعج، ذات أهمية عالمية. لقد بدأنا الآن السنة السادسة والسبعين من العصر الذري. ولم تمر سوى 82 سنة منذ أن اكتشفت ليز ميثتر نظرياً أن من الممكن تقسيم الذرة.

ومنذ تلك الأيام، تخطت تسع دول العتبة، كما نعلم، وأصبحت مسلحة نووياً. وكان بوسع العديد من البلدان الأخرى، بمن فيها الأرجنتين والبرازيل بالتأكيد، أن تنضم إلى صفوف الدول التسع تلك.

وحتى في وقت متأخر من أوائل التسعينات، لم يكن الانضمام إلى صك عدم الانتشار أمراً مفروغاً منه. واليوم، يبدو أننا نعتقد أنه أمر ممكن، ولكن في ذلك الوقت لم يكن الأمر كذلك. ومن السهل أن ننسى أن الوكالة أنشئت قبل عام كامل من انضمام الصين وفرنسا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أمور نعتبرها مسلماً بها اليوم.

وخلال هذه الفترة، كما سمعنا، أخضعت الوكالة للضمانات دورتي وقود متقدمتين. وكان ذلك في حد ذاته إنجازاً ملحوظاً. وتدخل المنظمة الآن عقدها الثالث تاركة شبابها وراءها. فهي تدخل الآن مرحلة النضج، وأزعج أنها تدخل عصراً جديداً من الفرص.

هذه أيام مظلمة. لقد بلغت الجائحة مؤخراً سنة من العمر، وكانت الخسائر في الأرواح في العام المنصرم مذهلة. ومن السابق لأوانه تحديد ما ستبلغه الخسارة في سبل العيش عندما يخفف الفيروس

قبضته، ولكن من المرجح أيضاً أن تكون جسيمة. ولكن على الرغم من هذه الأيام المظلمة، لا تزال هناك أشياء نتطلع إليها ونحتفل بها. ويبدو كما لو أن أفراننا تكتسب نوعاً من البريق عندما نفعل ذلك.

وعندما يتعلق الأمر بالوكالة توجد أمور كثيرة تدعو للسُرور، ولذلك ربما يكون من المناسب أن تحتفل هذه المنظمة، بميزانيتها الصغيرة نسبياً وحجمها المتواضع، بعيدها اللؤلؤي خلال سنوات الجائحة هذه. لأنني ما زلت أعتقد أنها تبشر بأيام أفضل.

ولنتذكر أنه في عام 2012، شاركت الوكالة والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وهي السلطة الإقليمية المعنية بالضمانات هنا في أوروبا، في مشروع تعاون لتعزيز القدرات في مجال الضمانات، وفي واقع الأمر تم نقل تقنيتين يملكهما المركز المشترك للبحوث النووية التابع للاتحاد الأوروبي إلى الوكالة. وأعلم، كما قيل، أن هذا التعاون كان موضع تقدير، وآمل أن يستمر ذلك. فإذا استمر، ينبغي أن يبنى عليه، لأنه لا يوجد سبب يحول دون أن يعمل نظامان إقليميان للضمانات في العالم معاً. وأعتقد أن هذا جسر طبيعي بين المجتمعات النووية في أوروبا وأمريكا الجنوبية. ويجب أن يكون هذا الجسر أكثر متانة. وينبغي أن نعمل على تعزيز هذه الروابط.

وعلاوة على ذلك، وأنا أقترح هذا بحسن نية ومن دون أي نية في إهانة مضيفي الكريم، أعتقد، وقد أكون ساذجاً في ذلك، أن الوقت قد حان لكي تقوم الأرجنتين والبرازيل بتحديث اتفاقهما نوعاً ما. وأعلم أن كلا البلدين أصراً على الإشارة الضمنية إلى الوكالة كبديل مؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، وأتوقع أن يُثار هذا مرة أخرى في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار.

ولا بأس في ذلك، ولكنني أعتقد مع ذلك أن الأرجنتين والبرازيل يمكن أن يذهبا إلى أبعد من ذلك معاً وبالتشاور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستكون بادرة هامة من بوادر حسن النية أن تعمل الوكالة على جعل ترتيباتها المتعلقة بالضمانات أقرب ما يكون إلى البروتوكول الإضافي. وهي لا تحتاج إلى اعتماد البروتوكول، ولكنها تحتاج إلى تحديث إجراءاتها الخاصة، في الوقت الذي تعمل فيه نحو الاعتماد النهائي للبروتوكول الإضافي، الذي ذكر باعتباره النتيجة النهائية. وسيكون هذا العمل موضع ترحيب كبير في الغرب، وسوف يهيئ مناخاً جيداً جداً في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار - على سبيل المثال - وما بعده.

وأخيراً، أعتقد أنه ينبغي للوكالة أن تشكل نواة لمجال جديد من التعاون مع أمريكا اللاتينية. وبما أنني مدير البحوث في شبكة القيادة الأوروبية، فمن الواضح أنني منحاز إلى حد ما للتعاون بين أوروبا وأمريكا اللاتينية. ولكن، بطبيعة الحال، يمكن أن تكون أيضاً نواة ونقطة مركزية للتعاون بين أمريكا اللاتينية وآسيا. وكما قلت، أحضرت إلى أمريكا اللاتينية في إطار مشروع لاستكشاف إمكانية إنشاء مراكز مكرسة للبحث والتطوير في مجال التحقق من نزع السلاح.

وهذا هو السياق الذي سافرت فيه جنوباً إلى الأرجنتين والبرازيل وتحدثت إلى ممثلي البلدين، بل وإلى ممثلي الوكالة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن هناك كمّاً هائلاً من المعارف وبالتأكيد كمّاً كبيراً من القوة الفكرية مختبئاً داخل الوكالة. وأود - بل أحب - أن أرى ذلك بادياً للعيان ومحققاً على السواء، ومطبّقاً في سياق التحديات المستقبلية التي تواجه مجتمعنا النووي.

وبعد أن قلت ذلك، وآمل ألا أكون قد تجاوزت الخمس عشرة دقيقة، أود أن أختتم بالقول عيد ميلاد سعيد للوكالة، في عيد ميلادك عندما يأتي الصيف. سيدي الرئيس، شكراً لكم على إعطائي الكلمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيرسبو جزيل الشكر على هذه الشهادة وعلى تقييم عمل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية وأهميتها في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي والدولي في مجال الأنشطة النووية.

وسأعطي الكلمة الآن لأي وفد يرغب في أخذ الكلمة بشأن هذا الموضوع. ويسرني أن أعطي الكلمة لسفير باكستان.

السيد تشودري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على إعطائي الكلمة، ولكنني لست السفير؛ وعلى أية حال، فإننا استمعنا باهتمام شديد إلى هذه العروض المفيدة جداً، وأود أن أشكر المحاضرين على مشاركتنا هذه المعلومات المفيدة والمهمة بشأن هذه الآلية الأرجنتينية والبرازيلية المفيدة جداً.

وفي الواقع لدي سؤال صغير - صغير ولكنه مهم - على وجه التحديد فيما يتعلق بحصر المواد الانشطارية والتحقق منها، فهذا الأمر يترتب عليه بطبيعة الحال تدفق هائل للمعلومات بين السلطات المعنية. وتبادل المعلومات، بحكم تعريفه، يبدو مسألة في غاية الصعوبة ويمثل تحدياً كبيراً، ولكن كما بينت الأرجنتين والبرازيل، من خلال الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، فإنهما أدارتا هذه المسألة وتعاملتا معها لمدة ثلاثة عقود حتى الآن.

ولذلك، سأكون ممتناً للغاية لو أمكن للمحاضرين أن يشاركونا خبرتهم في كيفية تبادل المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بحصر المواد الانشطارية والتحقق منها. ولكم الشكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب باكستان جزيل الشكر على اهتمامه، وسأعطي الكلمة إما للأمين البرازيلي أو الأمانة الأرجنتينية. السيدة ماسيراس، تفضل.

السيدة ماسيراس (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلمت بالإسبانية): رداً على المندوب، أولاً، كانت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، كما نقول دائماً، نتيجة عملية لبناء الثقة المتبادلة. وهذا يعني عملياً أنه، قبل إنشاء الوكالة، كان هناك وعي بالخطط النووية، وأجريت مفاوضات بشأن ماهية المعلومات التي سيتم تبادلها، وكيفية تقاسمها، وكيفية التحقق منها.

وكان الاتفاق الثنائي الذي وقعته البرازيل والأرجنتين في عام 1991 هو النتيجة النهائية لتلك المحادثات. وفيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالمرافق والمواد النووية التي يتعين على البلدين تقديمها للوكالة وتحديثها شهرياً، والقنوات التي تتلقى الوكالة من خلالها هذه المعلومات، والوسائل التي تستخدمها الوكالة لإرسال المعلومات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الاتفاق واضح جداً.

يتم تلقي المعلومات كما يتم عادة بموجب أي اتفاق للضمانات الشاملة - معلومات عن المرافق، مع قائمة بالمرافق، بما في ذلك تصميمها والغرض منها؛ وكمية المواد النووية المدرجة بحسب شكلها الفيزيائي وتركيبها الكيميائي؛ ونظام لحفظ السجلات حيث يتم تحديث هذا المخزون على أساس شهري.

ويشير الاتفاق بوضوح إلى المعلومات التي يتعين تقديمها. ولا تطلب الوكالة تلك المعلومات كل شهر ولا تفكر في طلب معلومات مختلفة. وكما قال السيد مارزو، إذا كان هناك أي شذوذ أو أي شيء يجب توضيحه، يمكن للوكالة، بطبيعة الحال، أن تطلب من الدولة الطرف المعنية تقديم معلومات إضافية. غير أن أحكام الاتفاق بشأن المعلومات والقنوات ذات الصلة واضحة تماماً بوجه عام. ولا تطلب الوكالة معلومات من البلدين أكثر مما هو مطلوب لتنفيذ الاتفاق الثنائي. وربما يود السيد مارزو إضافة شيء ما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، السيدة ماسيراس. وأعطي الكلمة للسيد مارزو.

السيد مارزو (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن إجابة السيدة ماسيراس كانت واضحة جداً. لقد سأل ممثل باكستان عن التحقق.

دعوني أقول إن مفتشيننا يتحققون أثناء عمليات التفتيش من المواد المعلن عنها. ففي البدء يدققون في السجلات؛ ويقارنون السجلات بالتقارير التي أرسلتها الدولة إلى الوكالة، ثم يتحققون من المواد النووية، وكما قلت، بشأن العيوب الجسيمة والجزئية والصغيرة باستخدام القياسات غير المتلفة والتحليل المختبري. ونستخدم الاحتواء والمراقبة للحفاظ على استمرارية المعرفة. وأعتقد أن هذا يجيب على سؤالك. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك سيد مارزو. وأعطي الكلمة الآن لسفير مصر.

السيد جمال الدين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم ولفريقكم على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر المحاضرين، السيدة ماسيراس والسيد مارزو من الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، والسيد بيرسبو من شبكة القيادة الأوروبية، على ما قدموه من عروض متعمقة ومحفزة للغاية.

وأود أن أهنئ البرازيل والأرجنتين في الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة وأن أدلي ببعض الملاحظات. إن وجود الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية ذاته يشهد على أنه، حتى في أوقات انعدام الثقة وعدم اليقين، يمكن بناء الجسور والتغلب على العقبات وتحقيق نتائج عظيمة.

فعندما تظهر الأطراف المعنية الإرادة السياسية المطلوبة، فإن ذلك يثبت أيضاً من دون أدنى شك أن السلم والأمن الدوليين لم يتحققا ولن يتحققا من خلال سياسات الردع وسباقات التسلح. وينبغي ألا تكون الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، مرهونة بتحقيق الظروف السياسية والأمنية المثالية.

إن مصر تؤمن إيماناً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أحد أهم الخطوات نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان الدفع قدماً بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين.

والأمثلة الحية لمعاهدة تلاتيلوكو والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية تثبت أن ذلك يمكن، بل ينبغي، تكراره في مناطق أخرى. وفي السنوات الأخيرة، شهد الشرق الأوسط تطورات خطيرة ومتصاعدة فيما يتعلق بأمنه وحالته السياسية على حد سواء. ويتطلب هذا من جميع دول المنطقة والعالم التعاون في التصدي بشكل عاجل وحازم لهذه التحديات وما تشكله من تهديدات للأمن الإقليمي والدولي.

ويظل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على رأس قائمة الخطوات اللازمة للحفاظ على أمن المنطقة وسلامة شعوبها.

وتظل مصر في طليعة الدول التي تدعو إلى تحقيق هذا الهدف وتعمل بشكل ملموس على تحقيقه انطلاقاً من قناعتها بأن الطريق إلى السلام والأمن في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على مفهوم الأمن الجماعي وليس على مفهوم الأمن الانتقائي. وسيكون نهج التفكير هذا مفيداً لجميع دول المنطقة.

إن مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد أخذت مكانها على نحو تدريجي ومبرر في صدارة القضايا المطروحة في جميع محافل نزع السلاح، وخاصة في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنظر إلى الصلة التي لا تنفصم بين تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام 1995 والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الرامي إلى كسر الجمود المستمر منذ عقود، أيدت مصر جهود المجموعة العربية التي قدمت قراراً إلى الجمعية العامة يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي عام 2019، عُقدت بنجاح الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأكدت

مداولات الدول المشاركة التزامها الجاد والصادق بالعمل على تحقيق هدف المؤتمر وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأصدرت الدول المشاركة في المؤتمر إعلاناً سياسياً أكدت فيه دعمها الثابت لهذه العملية، وأكدت من جديد استعدادها للعمل مع جميع الدول المدعوة إلى هذه العملية في دورتها المقبلة. وخلال الفترة بين الدورات، نظمت الدول المشاركة في المؤتمر حلقتي عمل في تموز/يوليه 2020 وشباط/فبراير 2021 لمناقشة التجارب المختلفة للمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية والدروس التي يمكن استخلاصها من معاهدات مثل معاهدة بليندابا ومعاهدة تلاتيلولكو وغيرهما. وأشارت المناقشات إلى قصص نجاح مثل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية وكيف يمكن أن تكون مثل هذه الترتيبات مفيدة في سياق الشرق الأوسط.

وتعتقد مصر أن هذه العملية القائمة على توافق الآراء يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح النووي والتعجيل بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى دعم المجتمع الدولي لهذه العملية في الوقت الذي يستعد فيه المشاركون لانعقاد دورتها الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ونأمل أن تكون مناقشتنا اليوم والمثال الذي تشكله الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية مصدر إلهام للدول في منطقة الشرق الأوسط لكي تتبّع خطوات مماثلة. ومرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمناقشة هذا الموضوع الهام اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سعادة السفير، على تعليقاتكم البليغة والطيبة فيما يتعلق بالأهمية الدولية للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها في تعزيز الأمن الدولي والوطني والإقليمي فيما يتعلق بالأنشطة النووية. وأعطي الكلمة الآن لمندوب إيطاليا.

السيد فرانتشيزيه (إيطاليا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أود أن أبدأ هذا البيان أيضاً بتهنئة الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها في الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها، وتهنئة الأرجنتين والبرازيل على هذا النجاح الهام. وأود أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر فريقكم ليس فقط على مجمل ما تقومون به من عمل من أجل بناء توافق الآراء حول مشروع المقرر المتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح، بل أيضاً على هذه المبادرات وعلى تنظيم مناقشة مثيرة جداً للاهتمام يمكن أن تسهم، في رأي وفدي، إسهاماً عملياً في أعمال المؤتمر.

إن سؤالاً موجهان إلى السيدة ماسيراس، ولكن بطبيعة الحال سنكون ممتنين أيضاً لآراء المحاضرين الآخرين، الذين أود أن أشكركم.

والسؤال الأول يتعلق بالتعاون بين الوكالة وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. ويهمني أن أسمع المزيد عن نوع الاتصال الذي أجرته الوكالة مع بلدان أخرى في المنطقة على مدى السنوات الثلاثين الماضية، خاصة وأن إطار التعاون بين الوكالة ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أنشئ في عام 1993. وعلى وجه الخصوص، أود أن أعرف ما إذا كان أي بلد في المنطقة - تمت الإشارة إلى أوروغواي وشيلي - قد اتصل بالوكالة للإعراب عن اهتمامه بالتعاون التقني أو ربما بتوسيع عضوية الوكالة. وسأكون مهتماً بمعرفة المزيد عن تجارب الوكالة في هذا الصدد.

ثانياً، ذكر أيضاً أن الوكالة جاءت نتيجة عملية لبناء الثقة، وهي في الوقت نفسه أداة أيضاً للمساعدة على زيادة الشفافية والثقة. ويهمني أن أسمع من المحاضرين ما هي، في رأيهم، أهم نصيحة، من منظور تقني أو مؤسسي، تُقدم إلى البلدان أو المناطق التي لم تتم فيها هذه العملية بعد. ومن الواضح أن عمليات التفتيش والتحقق هي النتيجة النهائية والأهم. ومع ذلك، ربما هناك خطوات تقنية يمكن اتخاذها للمساعدة على تعزيز هذا النوع من العمليات. شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر مندوب إيطاليا على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة وعلى اهتمامه بعمل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وأعطي الكلمة للسيدة ماسيراس للرد.

السيدة ماسيراس (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلمت بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أود أيضاً أن أشكر الوفود التي هنأت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وفيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الوكالة منظمة ثنائية القومية تضم الأرجنتين والبرازيل. وينبغي أن يأتي إدراج بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية نتيجة لعملية سياسية. ولا يمكن للأمانة أن تضطلع بمثل هذه العملية السياسية؛ ويتعين أن تضطلع بها اللجنة والبلدان.

وبطبيعة الحال، إذا توسعت الوكالة لتشمل بلداناً أخرى أو وسعت نطاق هدفها، كما ذكر آنفاً، فإن الأمانة ستفقد تلك التوسعات. ولديها القدرة التقنية على دعم اللجنة. بيد أن الأمانة هيئة تقنية. ويتعين على البلدان أن تتخذ أي خطوات في مجال السياسة العامة من خلال مجلس إدارة الوكالة، أي اللجنة، أو هيئات أخرى.

وتتعاون الوكالة مع المنظمات التقنية أكثر من تعاونها مع البلدان. فهي تتعاون، على وجه الخصوص، مع البلدين المؤسسين، الأرجنتين والبرازيل. وقد قدمت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقارير دورية إلى الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، ونأمل أن نعمل على نحو أوثق مع تلك المنظمة في المستقبل. والتعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى أكثر إشكالية بعض الشيء لأنها لا تستطيع الوصول إلى المعلومات المتوفرة للوكالة.

وفيما يتعلق بمسألة المشورة التقنية، وكما أوضح السيد مارزو، قبل التفاوض على الاتفاق الثنائي، أجريت مشاورات تقنية وزيارات للمرافق وتبادل للمعلومات فيما بين العلماء والمؤتمرات. ولعل أحد سبل البدء في تعزيز الشفافية بشأن الخطط النووية هو البدء في فتح بعض المرافق الحساسة، أو استضافة المؤتمرات، أو عقد اجتماعات مع الأخصائيين التقنيين والعلماء لكي يتمكنوا من تقرير ما ينبغي إدراجه في نظام الرصد وكيفية رصده. ولعل السيد مارزو يود أن يقول المزيد بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إذا كنت ترغب في ذلك، السيد مارزو، فلك الكلمة.

السيد مارزو (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. لقد حظيت بشرف المشاركة منذ عام 1987 في عملية العلاقة بين البلدين كممثل برازيلي، وأقول بحكم تجربتي إننا كثيراً أو دائماً لدينا خطأ كبيراً جداً. ولكننا لسنا بحاجة إلى أن نبدأ بهذا الحجم الكبير في الاتفاقات والترتيبات.

وفي كثير من الأحيان نقل من شأن تدابير بناء الثقة التي تحقق النجاح بالفعل، مثل الجمع بين التقنيين والعلماء من مختلف البلدان، كما قالت السيدة ماسيراس، أو عقد المؤتمرات وإجراء الزيارات التقنية. واعتقد أن هذه هي الطريقة لبدء علاقات أفضل، ولكن بالطبع لا بد أصلاً من وجود الإرادة السياسية والقرار السياسي بالتعاون.

ومشاركة العلماء والأوساط التقنية في هذه العملية، وليس السياسيين والدبلوماسيين فحسب، مهمة جداً ووثيقة الصلة بالموضوع. وبالنسبة للأرجنتين والبرازيل بإمكانني القول إن التقنيين شاركوا في هذا النوع من التقارب. وينبغي ألا نقل من شأن هذا العنصر الهام جداً من العملية. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيد مارزو. وأسألك عما إذا كان السيد بيرسبو يود أن يقول شيئاً بشأن هذا الموضوع.

السيد بيرسبو (شبكة القيادة الأوروبية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. فقط لتكرار وتعزيز ما قاله كل من السيدة ماسيراس والسيد مارزو عن قيمة التبادل التقني، ورداً على سؤال صديقي ومندوب إيطاليا، أعتقد أنه من المغري أن ننظر إلى المسائل التقنية والمؤسسية ونعتقد أن الإجابة مكتوبة بطريقة أو بأخرى في الأدبيات، وأنه من خلال دراسة مختلف نظم الضمانات والتحقق سوف نتوصل إلى وصفة يمكن تطبيقها في أماكن أخرى.

الجواب ليس بهذه البساطة. في كثير من الحالات، سوف تحتاج إلى البدء من أسفل إلى أعلى. وكما قيل آنفاً، بدأ الأمر بين الأرجنتين والبرازيل بالتبادل العلمي. ومن ذلك المنظور، من المشجع تماماً أن المجتمع الدولي ككل بدأ في المشاركة بشكل أكبر في المجال العلمي، فيما يتعلق بمسائل أوسع نطاقاً في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وأود أن أسلط الضوء على حقيقة أن كلاً من الأرجنتين والبرازيل ما فتئا، في اعتقادي، تشاركان بفعالية كبيرة في فريق للخبراء الحكوميين تابع للأمم المتحدة، وتلقيان الضوء على الخبرة العلمية المستمدة أساساً من الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا العمل.

وأود أيضاً أن أشير إلى عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف، الذي يضطلع حالياً - وهذا تعليق موجه في معظمه إلى صديقنا من مصر - بمشروع يبحث في جوانب التحقق من منطقة محتملة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ولكنني لا أعتقد أنهم قد تأملوا بعمق في دور الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، وربما هذا شيء ينبغي أن يفعله أصدقائنا وزملاؤنا في المعهد في المشاريع المقبلة. وشكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد بيرسبو. وأعطي الكلمة الآن لمندوب جنوب أفريقيا.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على هذا العرض الرائع بشأن هذه المبادرة.

وهو دليل واضح على أن الطريقة توجد عند وجود الإرادة السياسية.

والآن، عندما تخلت جنوب أفريقيا عن أسلحتها النووية، طلبت مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك منذ البداية، وتم ذلك تحت إشراف الوكالة. وأدرت جنوب أفريقيا أن أهم جانب من جوانب هذه الرحلة هو أن تكون العملية ذات مصداقية.

وعندما اكتملت عملية التفكيك، أكدت الوكالة ذلك أيضاً. وكما قلت، فإن العنصر الحاسم للتفكيك هو خطوة حاسمة في مجال التحقق.

لقد أشار المحاضر الأخير إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها في التحقق من نزع السلاح النووي. ولكنه، للأسف، لا ينتمي إلى تلك الوكالة، لذلك أود أن أسمع من المحاضرين اللذين ينتميان إليها. كيف يريان الدور الذي يمكن أن تؤديه وكالتهما في التحقق من نزع السلاح النووي؟ وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب جنوب أفريقيا جزيلاً الشكر وأعطي الكلمة للسيدة ماسيراس.

السيدة ماسيراس (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلمت بالإسبانية): من الواضح أن ولاية الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها لا تشمل نزع السلاح. وتدير الوكالة اتفاقاً للضمانات الشاملة، ويندرج هدفها ومهمتها ضمن نطاق عدم الانتشار.

ورغم أنه لا يبدو أن مهمة الوكالة تسهم في نزع السلاح، فإن الكيفية التي نشأت بها الوكالة يمكن أن ينظر إليها على أنها تسهم في ذلك. وبطبيعة الحال، إذا رأى البلدان في مرحلة ما أن من المناسب، في ظل ظروف معينة، أن تطبق الوكالة قدرات التحقق التقنية الواسعة النطاق التي منحناها إياها مباشرة في ميدان نزع السلاح، فإن الوكالة ستضطلع بذلك.

بيد أن الوكالة، كما قال السيد بيرسبو، ليست وصفة. وهي جزء من عملية، عملية يمكن أن تكون ملهمة ويمكن تكرارها في مناطق أخرى. وأعتقد أن ذلك هو أكبر مساهمة. وربما يود السيد مارزو أو السيد بيرسبو إضافة شيء ما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيد مارزو لكم الكلمة.

السيد مارزو (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أعتقد أن إجابة السيدة ماسيراس صحيحة تماماً. ومتروك للبلدين، من خلال لجنة الوكالة، اتخاذ القرارات السياسية. وعلى أي حال، أود أن أؤكد أن الوكالة لديها القدرات والمعدات والأدوات اللازمة للتحقق من المواد النووية. ولا يهم ما إذا كانت المواد النووية قد أعلن عنها أو أنتجت أو جاءت من أسلحة مفككة.

وأود أيضاً أن أبرز أن الوكالة اكتسبت خلال هذه السنوات الثلاثين خبرة كبيرة في عمليات الضمانات، وفي الوقت نفسه، في حماية المعلومات التكنولوجية والتجارية والصناعية الحساسة التي توفرها المرافق النووية على وجه التحديد.

وفي حالة نزع السلاح، حيث تكون بعض المعلومات حساسة جداً، عندما يتعلق الأمر بالانتشار، فإن الوكالة لديها خبرة في إجراء القياسات وحماية المعلومات. فلدينا القدرة على ذلك. وكما قالت السيدة ماسيراس، إن الأمر متروك للبلدين في توفير هذه القدرة لاستخدامها في أنواع أخرى من البرامج. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. ولم يعد لدي في القائمة أي متكلم آخر. فهل يرغب أي وفد آخر بأخذ الكلمة بشأن هذه المواضيع؟ لا يبدو الأمر كذلك. أشكر جميع الوفود على مشاركتها والاستماع إلى العروض التي قدمتها السلطات البرازيلية والأرجنتينية والتقنية التي أحضرناها إلى هنا اليوم.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لسفير الأرجنتين، السيد فيديريكو فيليغاس، لإلقاء ملاحظاته الختامية بشأن الجزء الموضوعي من جلستنا.

السيد فيليغاس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على جلسة اليوم وأن أعرب عن تقديري للكلمات الطيبة الموجهة إلى الأرجنتين والبرازيل والأرجنتين، فيما يتعلق بالعمل الممتاز الذي تقوم به الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. لقد كان من دواعي سرور الأرجنتين أن تنظم هذا المنتدى الهام مع البرازيل خلال رئاسة البرازيل إحياءً لذكرى مرور 30 عاماً على وجود الوكالة. وفي 18 تموز/يوليه 1991، وبعد تقارب استراتيجي وعملية لبناء الثقة بدأت تتشكل على أعلى مستوى سياسي بمجرد عودة الديمقراطية إلى البلدين، وقعت الأرجنتين والبرازيل، في غوادالاجارا، اتفاقاً لحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي أدى إلى إنشاء وكالتنا.

لقد كان معلماً بارزاً في تاريخ علاقاتنا الثنائية وفي المنطقة، حيث أنشئت مؤسسة ضمانات ثنائية فريدة من نوعها في العالم، وساعدت بدورها على ترسيخ فكرة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة

النوعية. وبالنسبة لبلدي، فإن الوكالة مرادفة للتكامل مع البرازيل وبناء الثقة في مجال استراتيجي حساس ما فتئنا موجودين فيه منذ أكثر من 70 عاماً، منذ إنشاء اللجنة الوطنية للطاقة الذرية.

وتعتبر الأرجنتين نظام الضمانات الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية حجر الزاوية في التزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. وفي مسائل عدم الانتشار والاستخدام غير السلمي المحتمل للمواد النووية، لا بد من التحقق. وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي تقوم به الوكالة في مجال الضمانات، بوصفه آلية مبتكرة للتفتيش المتبادل للمرافق النووية في البلدين بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عنصر أساسي في السياسة النووية الأرجنتينية.

وتقدم الوكالة، بوصفها هيئة لعدم الانتشار النووي، وبشكل أكثر تحديداً من خلال إدارة وتنفيذ النظام المشترك لرصد المواد النووية ومراقبتها، ضمانات ملموسة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالطابع السلمي الخالص للبرامج النووية لكلا البلدين. ولدى الوكالة فريق من المفتشين ذوي الكفاءة العالية من الجنسيين يعملون بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والأرجنتين والبرازيل من بين البلدان التي يجري فيها أكبر عدد من عمليات التفتيش، ولم تتأثر عمليات التفتيش في عام 2020، حتى في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

وفي هذه الأوقات، التي جعلتها الجائحة تشكل تحدياً خاصاً، حافظت حكومتا الأرجنتين والبرازيل وأمانة الوكالة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزامها بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار. ومن خلال جهود التنسيق المضنية التي شاركت فيها جميع الوكالات الحكومية المعنية، في الأرجنتين والبرازيل على السواء، أمكن إجراء عمليات التفتيش امتثالاً للالتزامات الضمانات الدولية، مما دلت بوضوح مرة أخرى للمجتمع الدولي على قوة الوكالة.

ونحن فخورون بهذه الذكرى السنوية لأنها ثمرة السياسة النووية المشتركة للبلدين، التي أسفرت عن مؤسسة متينة ومثالية. كما أننا فخورون بأن تكون لدينا إيلينا ماسيراس، وهي محترفة ذات مهنة متميزة في القطاع النووي الأرجنتيني وأول أنثى تتولى منصب أمينة الوكالة؛ ووجودها في هذا المنصب دليل على التزام الوكالة بالمنظور الجنساني وتصميمها على مواصلة العمل حتى يتسنى لمزيد من النساء شغل هذا المنصب في المستقبل.

وأخيراً، أود أن أؤكد أن الوكالة نتجت عن الالتزامات التي قطعها البلدان كلاهما وعن إرادتهما السياسية في الميدان النووي، وقد أرسى إنشاؤها الأسس لتعاون أوسع نطاقاً في العلاقات بين البرازيل والأرجنتين، وحوّلنا إلى شريكين استراتيجيين.

إن الوكالة، إذ تعمل في المجال الحساس للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتقدم قدوة على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تطبيقها للضمانات، تشكل رصيماً دبلوماسياً هاماً في علاقاتنا مع العالم، وكلا البلدين ملتزمان بمواصلة تعزيزها. شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سعادة السفير فيليغاس.

وأشكر مرة أخرى المحاضرين الثلاثة على عروض اليوم. وأعتقد أننا قد أنهينا عملنا لعصر هذا اليوم.

وستكون أمانة المؤتمر على اتصال مع الوفود لإخبارهم بالترتيبات اللوجستية لجلستنا العامة القادمة. أعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة 16/55.